

الشبابيك الإسلامية في الجزائر: تحليل دور الرقابة الشرعية وأثرها على ثقة المتعاملين

Islamic Windows in Algeria: Analyzing the Role of Sharia Supervision and Its Impact on Customer Confidence

داستة شرف الدين

جامعة محمد بوضياف المسيلة

Charafeddine.dessa@univ-msila.dz

لباز مبروك*

جامعة الحاج لخضر باتنة 1

lebbaz.mabrouk@univ-batna.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2025/08/08	تهدف الدراسة الى تحليل وصفي لواقع الشبابيك الإسلامية في الجزائر والتركيز على دور الرقابة الشرعية في تعزيز ثقة المتعاملين، تناولت الدراسة نشأة هذه الشبابيك في ظل الأزمات الاقتصادية، والإطار القانوني المنظم لها، بالإضافة إلى التعريفات المختلفة وخصائصها وأهدافها، وتحليل فعالية آليات الرقابة الشرعية وتحديد نقاط القوة والضعف، واستعراض العوامل المؤثرة في ثقة المتعاملين بالشبابيك، تقديم مقترحات آليات تعزيز هذه الثقة. كما توصلت الدراسة إلى تقييم مدى نجاح هذه الشبابيك في تحقيق أهدافها في الاقتصاد الإسلامي.
تاريخ القبول: 2026/01/20	
الكلمات المفتاحية: ✓ الرقابة الشرعية; ✓ ثقة المتعاملين; ✓ الشبابيك الإسلامية;	
Article info	Abstract :
Received 08/08/2025	The study aims to conduct a descriptive analysis of the reality of Islamic windows in Algeria, focusing on the role of Sharia supervision in enhancing customer confidence. The study addresses the emergence of these windows in light of economic crises, the legal framework regulating them, in addition to the various definitions, characteristics, and objectives. It also analyzes the effectiveness of Sharia supervision mechanisms, identifies strengths and weaknesses, reviews the factors influencing customer confidence in the windows, and presents proposals for mechanisms to enhance this confidence. The study also assesses the extent of success of these windows in achieving their objectives in the Islamic economy.
Accepted 20/01/2026	
Keywords: ✓ Sharia Supervision; ✓ Customer Confidence; ✓ Islamic Windows;	

في ظل النمو المتسارع للتمويل الإسلامي عالميا، تتجه الجزائر لتعزيز مكانتها في هذا القطاع الحيوي، ويتجلى ذلك في إصدار أول صكوك سيادية. ولتقييم هذه التجربة، يركز هذا المقال على ركيزتين أساسيتين: الرقابة الشرعية، جوهر العمل المصرفي الإسلامي وضمان التزامه بالشرعية، وثقة المتعاملين، المحك الحقيقي لنجاحه. فالرقابة الشرعية ليست إجراء شكلي بل ضمانة أساسية لسلامة المعاملات، وقد خطت الجزائر خطوات جادة لتهيئة بيئة قانونية وتنظيمية داعمة، تجسدت في نصوص مثل النظام رقم 20-02 للسماح بالشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية، والتعليم رقم 03-2020 لتحديد منتجات الصيرفة الإسلامية، والمنشور رقم 23-09 الذي يؤكد على دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. وفي ظل التوسع الملحوظ للشبابيك الإسلامية كآلية لتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة في الجزائر يهدف هذا المقال إلى تقييم واقع صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر، مع التركيز على فعالية الرقابة الشرعية في تحقيق الامتثال وأثرها على ثقة المتعاملين، وتحليل مدى نجاح هذه النصوص التنظيمية في تحقيق هذه الأهداف. وعليه، تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول

- ما هو مدى فعالية الرقابة الشرعية في تعزيز ثقة المتعاملين بالشبابيك الإسلامية في الجزائر؟

لتحقيق فهم أعمق للإشكالية المطروحة، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم آليات الرقابة الشرعية المطبقة في الشبابيك الإسلامية بالجزائر في ضمان توافق معاملاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وما هي نقاط قوتها وضعفها؟

- ما هي أبرز العوامل النظرية والمفاهيمية التي تؤثر في مستوى ثقة المتعاملين بالشبابيك الإسلامية في الجزائر؟

- كيف يمكن للشبابيك الإسلامية في الجزائر تجاوز التحديات الحالية لتعزيز دورها في التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار آليات الرقابة الشرعية؟

الفرضية الرئيسية :

- تطبيق الرقابة الشرعية الفعالة، بآلياتها ومراحلها المختلفة، يعد عاملا محوريا وأساسيا لتعزيز ثقة المتعاملين بالشبابيك الإسلامية في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

- إن آليات الرقابة الشرعية المطبقة في الشبابيك الإسلامية بالجزائر، بما فيها الاستقلالية وكفاءة هيئاتها ودورها في التدقيق اليومي، تسهم بشكل مباشر في ضمان الامتثال الشرعي وتُشكل نقطة قوة في بناء الثقة، على الرغم من وجود تحديات محددة تؤثر على فعاليتها.

- تتأثر ثقة المتعاملين بالشبابيك الإسلامية في الجزائر بمجموعة من العوامل المتشابكة، أبرزها الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وجودة الخدمات المقدمة والشفافية في المعاملات، والتي تتأكد وتتعزيز من خلال فعالية الرقابة الشرعية.

- يمكن للشبابيك الإسلامية في الجزائر أن تعزز دورها في التنمية المستدامة وثقة المتعاملين من خلال معالجة التحديات البنوية (مثل نقص الكوادر وضعف الإطار التشريعي المتكامل) وتطوير آليات الرقابة الشرعية لتكون أكثر شمولية وفعالية.

- تقييم فعالية الرقابة الشرعية: تحليل مدى نجاح آليات الرقابة الشرعية في ضمان التزام الشبائيك الإسلامية بأحكام الشريعة.
- تحليل أثر الرقابة الشرعية على ثقة المتعاملين: تحديد كيف يؤثر تطبيق الرقابة الشرعية على مستوى ثقة العملاء بالشبائيك الإسلامية.
- فهم واقع الشبائيك الإسلامية في الجزائر: تقديم نظرة شاملة لواقع هذه الشبائيك من حيث النشأة، الإطار القانوني، والأهداف.
- اقتراح آليات لتعزيز ثقة المتعاملين: تقديم توصيات عملية لتحسين أداء الشبائيك الإسلامية وزيادة ثقة العملاء بها.
- تحديد التحديات التي تواجه الشبائيك الإسلامية: الكشف عن أبرز الصعوبات التي تحد من قدرة هذه الشبائيك على المنافسة والنمو.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية الجوهرية لهذه الدراسة في تقييم فعالية الرقابة الشرعية كضمانة أساسية لثقة المتعاملين بالشبائيك الإسلامية في الجزائر، حيث أن هذا التقييم ضروري لفهم مدى التزام هذه الشبائيك بأحكام الشريعة، وبالتالي تعزيز ثقة العملاء بها، ودعم نموها واستدامتها. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الدراسة في تحديد التحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي، وتقديم توصيات عملية لتحسين أدائه، وزيادة قدرته على المنافسة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تمويل المشاريع المتوافقة مع الشريعة.

2. نظرة عامة على الشبائيك الإسلامية في الجزائر

1.2 نشأة وتطور الشبائيك الإسلامية في الجزائر: سياق الأزمة المالية والإطار القانوني:

في ظل الأزمات الاقتصادية المتكررة وتراجع أسعار النفط - العمود الفقري لاقتصاد الجزائر - سعت الحكومة إلى إيجاد حلول تمويلية بديلة لتعويض الفجوة التمويلية، خاصة مع عزوف المواطنين عن التعامل مع البنوك التقليدية بسبب مخاوف تتعلق بالربا. جاءت الصيرفة الإسلامية كخيار استراتيجي لتعزيز الثقة وجذب المدخرات المحلية، حيث أقرت الجزائر سلسلة من القوانين لتنظيم هذا القطاع الناشئ، ودججه مع النظام المالي التقليدي دون التنازل عن الضوابط الشرعية. (خليل ولعلاوي، 2021)

أدت هذه الأزمات المالية وتجدد المواطنين للبنوك التقليدية في الجزائر إلى إصدار تشريعات داعمة للصيرفة الإسلامية، أبرزها:

- الأمر رقم 03-11 (2003): مكن بنك الجزائر من ترخيص البنوك الإسلامية، ووضح آليات الرقابة الشرعية على منتجاتها، مع الاحتفاظ بخصوصيتها التشريعية في التأسيس والعمل. (الامر رقم 03-11، 2003، صفحة 3)
- قانون النقد والقرض: نشر في الجريدة الرسمية رقم 52، وساهم في دمج "الشبائيك الإسلامية" ضمن البنوك التقليدية، مما وفر جسرا لاستقطاب المدخرات المتراكمة وتوجيهها نحو مشاريع تنمية دون التنازل عن الضوابط الشرعية. (الامر رقم 03-11، 2003)
- القانون رقم 02-20: الذي نظم إصدار الصكوك الإسلامية، مرسيا إطارا قانونيا لجذب الاستثمارات المحلية عبر أدوات تمويل متوافقة مع الشريعة. (نظام رقم 02-20، 2020).

2.2 التعريفات المتعلقة بالشبابيك الإسلامية:

تعددت التعريفات الفقهية والتنظيمية لمصطلح "الشبابيك الإسلامية" أو "النوافذ الإسلامية"، ومن أبرزها: تعريف (شحاتة، 2001، صفحة 33) عرفها بأنها: "وحدات تنتمي إلى البنوك التجارية، وتنفذ جميع الأنشطة المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية."

تعريف فهد شريف رأى أنها: "وحدات تنظيمية تدار من قبل المصارف التقليدية، تقدم الخدمات المالية الإسلامية." (فهد، 1997) تعريف "مجلس الحداث المالية الإسلامية: (2008)" عرف الوحدة الإسلامية بأنها: "جزء من مؤسسة مالية تقليدية تقوم بالاستثمار بشكل متوافق مع منهج الشريعة الإسلامية، وقد تكون وحدة متخصصة داخل المؤسسة، لكنها لا تتمتع باستقلالية قانونية." (ابو حفيظة و احمد، 2008، صفحة 161)

تعريف (أحمد و حسين، 2003، صفحة 395) رأى أنها: "وحدات تابعة لمصارف أو فروع تقليدية تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية تحت إشراف هيئات شرعية مختصة."

وعليه يمكننا تقديم تعريف عام للشبابيك الإسلامية هي: آلية تتبعها المصارف التقليدية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، بهدف جذب العملاء الراغبين بالالتزام بالضوابط الشرعية

3. التعريف التشريعي للشبابيك الإسلامية:

أن أغلب المتخصصين يستخدمون مصطلح "التوافد الإسلامي". إلا أن المشرع الجزائري اعتمد مصطلح "الشبابيك الإسلامية" بدلا من "التوافد الإسلامي". وقد نظم أحكام الشباك في البنوك والمؤسسات المالية ضمن أحكام النظام رقم 97-02 المؤرخ في 6 أبريل 1997 (النظام 97-02، المؤرخ في 6 أبريل 1997) والذي يتعلق بشروط إنشاء شبكة البنوك والمؤسسات المالية.

كما يؤكد النظام رقم 02-05 (المؤرخ في 31 ديسمبر، المعدل والمتمم للنظام 97-02، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 73) على استخدام مصطلح "الشباك" بدلا من "التوافد". ويعزى هذا الاستخدام إلى المصطلح الفرنسي "guichet" والمصطلح الإنجليزي "counter".

ويعرف الشباك وفقا للمادة 04 من النظام 97-02 بأنه "كل مبنى، أو حيز مخصص، مفتوح للجمهور، حيث يقوم فيه موظفو بنك أو مؤسسة مالية بتقديم خدمات وعمليات مصرفية مسموح بها تجاه الزبائن والغير، ثم يرسلها للحصول على الاعتماد.

أما مصطلح الشباك الإسلامي، فقد عرفه المشرع الجزائري ضمن أحكام المادة الخامسة من النظام 18-02 المتعلق بالمالية التشاركية، تحت تسمية "شباك المالية التشاركية"، والذي يُقصد به "هيئة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات المالية التشاركية، موضوع هذا النظام."

إلا أن هذا النظام 18-02 شابه العديد من النقائص والثغرات، خاصة ما تعلق منها بغموض وعدم وضوح المصطلحات المستخدمة، وخاصة ما تعلق بتنظيم ومراقبة العمليات البنكية الإسلامية. لذا تم إلغاؤه بالنظام 20-02 الذي ينظم العمليات البنكية

المتعلقة بالصيغة الإسلامية ويحدد قواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. وكان هذا اعتراف صريح من المشرع الجزائري بوجود تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية والمصرفية.

"حين عرف شبك الصيغة الإسلامية ضمن نص المادة السابعة عشر من النظام 20-02 المتضمن تحديد القواعد المنظمة للعمليات البنكية المتعلقة بالصيغة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، بأنه "هيكل مستقل استقلال مالي وإداري، ضمن بنك أو مؤسسة مالية يقدم حصريا خدمات ومنتجات الصيغة الإسلامية".

فمن خلال هذا التعريف يمكن استخلاص خصائص شبائك الصيغة الإسلامية في الجزائر على النحو التالي:

- شبك الصيرفة الإسلامية عبارة عن هيكل ينشأ ضمن بنك أو مؤسسة مالية تقليدية: بمعنى أنه جزء من الكيان القانوني للبنك التقليدي أو المؤسسة المالية، ولكنه متخصص في تقديم الخدمات المالية الإسلامية، وهذا يتوافق مع تعريف الشبائك ضمن أحكام النظام 97-02 المتعلق بشروط إقامة شبكة البنوك والمؤسسات المالية المعدل والمتمم بالنظام 05-02، إذ عرفه على أنه "مبنى أو محل مهيا.....". يشير هذا إلى أن مفهوم "الشباك" في الأنظمة القانونية الجزائرية يعود إلى تعريف أوسع يشمل أي مكان مادي مخصص لتقديم الخدمات المالية، ويتضمن ذلك أيضاً شبائك الصيغة الإسلامية.

- يتمتع شبك الصيغة الإسلامية بالاستقلالية المالية: ولقد فرض المشرع من أجل إقامة هذا النوع من الشبائك وتشميل الاستقلالية الخاصة والمتمثلة في الفصل بين المحاسبة الخاصة بالبنك أو المؤسسة المالية المنشئة للشباك (أنظر المادة 17)، باعتبار أنها محاسبة قائمة على قواعد محاسبية ربوية أساسها الفائدة المحرمة شرعا: لتحقيق المصادقية الشرعية، يجب أن يكون لشباك الصيغة الإسلامية محاسبة مالية منفصلة تماما عن المحاسبة التقليدية للبنك الأم. ويؤكد النص على ضرورة تجنب القواعد المحاسبية الربوية التي تعتمد على الفائدة، والتي تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية. (نظام رقم 02-20، 2020)

- يتمتع شبك الصيغة الإسلامية بالاستقلالية الإدارية: والتي تتجسد باستقلالية الهيكل التنظيمي خلال إنشاء مصالح أو وحدات إدارية للشباك وتحديد الأقسام العاملة به ووظيفة كل قسم أو مصلحة والعمليات التي يقوم بها (انظر المادة 18): تتطلب الاستقلالية الإدارية إنشاء هيكل تنظيمي خاص بالشباك الإسلامي، بما في ذلك إنشاء أقسام ووحدات إدارية منفصلة، وتحديد وظائفها وعملياتها بشكل مستقل عن الهيكل الإداري للبنك التقليدي. (نظام رقم 02-20، 2020)

أما الاستقلالية من حيث المستخدمين فيقصد بها أن يغطي الشباك بطاقم إداري خاص به ومنفصل عن الموظفين التابعين للبنك أو المؤسسة المالية، ناهيك على المؤهلات التي ينبغي أن يتميزوا بها عن باقي موظفي البنك والمتمثلة في التحكم في التقنيات المسيرة للعمليات البنكية الخاضعة للأحكام الشريعة الإسلامية وهذا ما يثبت من خلال الشهادات المتخصصة المتحصل عليها وعلى الخبرة المكتسبة من العمل في القطاع المصرفي: لا تقتصر الاستقلالية الإدارية على الهيكل التنظيمي، بل تمتد لتشمل الموظفين. يجب أن يكون للشباك الإسلامي طاقم إداري خاص به، منفصل عن موظفي البنك التقليدي، ويتمتع هؤلاء الموظفون بمؤهلات متخصصة في مجال المالية الإسلامية، تشمل المعرفة بالتقنيات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويتم إثبات هذه المؤهلات من خلال الشهادات المتخصصة والخبرة العملية في القطاع المصرفي الإسلامي. (لامياء، 2022، صفحة 319).

1.3 العناصر الأساسية التي تقوم عليها الشبابيك الإسلامية:

من خلال التحليل السابق للتعريف والمفاهيم، يمكن استنتاج العناصر الأساسية التالية التي تقوم عليها الشبابيك الإسلامية: (رضا، 2021، الصفحات 288-289).

1.1.3 التبعية الهيكلية والإدارية: يكون الشباك جزءا من قسم أو شعبة أو وحدة تابعة إداريا للبنك أو المؤسسة المالية التقليدية، ولا يصل إلى مستوى الفرع المستقل. ويبرز هذا العنصر ارتباط الشباك مكانيا بالبنك التقليدي أو فرعه، (الشباك ليس كيانا قانونيا مستقلا، بل هو جزء من البنك التقليدي، ويتلقى توجيهاته الإدارية من البنك الأم).

2.1.3 التخصيص المالي: يتم تخصيص مبلغ معين من رأس المال للشباك، أو لمجموعة الشبابيك التابعة للبنك التقليدي وفروعه المختلفة، بحيث يكون الشباك قادرا على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بمامش من الاستقلالية المالية عن رأس مال البنك أو الفرع التقليدي. ممارسة الصيرفة الإسلامية: يمارس الشباك أعمال الصيرفة الإسلامية بكافة أنواعها، بحيث يتصرف الشباك وكأنه مصرف إسلامي مستقل في تقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

3.1.3 الخضوع للرقابة الشرعية: يخضع الشباك لإشراف هيئة الرقابة الشرعية، التي تعد عنصر أساسي في عمله، ويتم تشكيلها من قبل البنك أو المؤسسة المالية، وتضم ثلاثة أشخاص متخصصين في الفقه الإسلامي ولديهم خبرة في المجال المصرفي على الأقل.

4.1.3 الخضوع لأحكام القانون والنظام: يجب أن يكون الشباك خاضعا لأحكام القانون والأنظمة التي تنظم المجال المصرفي، وفي الوقت نفسه، يجب ألا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاته المصرفية، وهذا العنصر ضروري لإضفاء الصفة القانونية على عمل الشباك وتجنبه المساءلة والعقوبات القانونية.

2.3 أهداف شبابيك الصيرفة الإسلامية في إطار أحكام القانون رقم 02-20:

تنوع أهداف فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية من دولة إلى أخرى ومن مصرف إلى آخر. فيما يتعلق بأهداف فتح هذه الشبابيك في النظام المصرفي الجزائري، فإنها تشمل أهدافا مالية تتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية بشكل عام. توضح المادة رقم 22 من أحكام القانون رقم 02-20 أن منتجات الصيرفة الإسلامية تخضع للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية. (20-02، 2020) وهذا يجعل مشروع الصيرفة الإسلامية غير متكامل، حيث لم يتم تخصيص مادة واحدة في القانون رقم 02-20 لسرد أهداف هذه الشبابيك في إطار الاقتصاد الإسلامي. ومع ذلك، تبرز بعض الأهداف العملية لهذه الشبابيك، ومنها:

1.2.3 الأهداف الدينية: تنص المادة الثانية من النظام رقم 02-20 ضمنا على حظر التعامل بالربا في الشبابيك المصرفية الإسلامية، حيث تؤكد على ضرورة عدم تحصيل أو تسديد أي فوائد في العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. ويميز العديد من الفقهاء بين دافعين رئيسيين؛ الأول: إنشاء المصارف الإسلامية المستقلة بدافع ديني عقائدي، والثاني: فتح نوافذ إسلامية (شبابيك الصيرفة الإسلامية) في البنوك التقليدية بدافع ربحي مادي. ويستند هذا التمييز على أنه لو كان الدافع دينيا محضا، لما اقتصر الأمر على فتح نافذة إسلامية مع الإبقاء على التعاملات الربوية في نفس المصرف، بل لكان المصرف التقليدي قد تحول بالكامل إلى مصرف إسلامي. (المرطان، 1999)

2.2.3 الأهداف الاقتصادية: تشير المادة 12 بإيجاز إلى أن الودائع في حسابات الاستثمار هي عبارة عن توظيفات محددة الأجل، يتركها المودع تحت تصرف البنك لاستثمارها في تمويل إسلامية مربحة. وسيؤدي إيداع مبالغ كبيرة في شبابيك الصيرفة الإسلامية إلى تعزيز ربحية المصارف الحكومية التقليدية، حيث تقول هذه الأرباح في نهاية المطاف إلى الفرع ثم المقر الرئيسي للمصرف التقليدي، ومن ثم

إلى الخزينة العامة للدولة. وفي هذا السياق، أوضح محافظ بنك الجزائر، خلال كلمته في اليوم البرلماني، الأهداف الاقتصادية لهذه الشبايبك قائلا: "ستسهم هذه الشبايبك في جذب جزء كبير من الكتلة النقدية المتداولة خارج المصارف أو المدخرة، لتمويل توظيفات منتجة، ولدعم الجهود الحالية الرامية إلى مواجهة صعوبات التمويل بالطرق التقليدية." (بنك الجزائر، 2018)

3.2.3 الأهداف الاجتماعية: يؤكد بعض الفقهاء أن العائد الاجتماعي المرجو من المصرف الإسلامي يتحقق بشكل أفضل عندما يكون ضمن تخطيط إسلامي شامل للمجتمع، وليس بمعزل عن بقية الجوانب المجتمعية، وهو ما لا يتحقق في حالة النوافذ الإسلامية أو بعض البنوك الإسلامية التي تعمل ضمن إطار مخطط المصارف التقليدية، مما يضعف من تحقيق الهدف الاجتماعي (الدخيل، 2013). ومن ناحية أخرى، يقوم المصرف الإسلامي على أساس اجتماعي، وتعد المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية من أهم مقاصده، وهو ما يظهر جليا في الخدمات الاجتماعية التي يقدمها للناس، مثل القروض الحسنة، وصرف جزء من أموال المصارف الإسلامية في مشروعات ذات نفع اجتماعي. (الهواملة، 2017)

4.2.3 هدف التدرج في التحول نحو الصيرفة الإسلامية الشاملة: يؤيد بعض المفكرين فكرة التدرج في تحول النظام المصرفي التقليدي في البلاد إلى النظام المصرفي الإسلامي الشامل، ويرون أن إنشاء المصرف الإسلامي الجزائري يندرج ضمن هذا التوجه. وبالرجوع إلى محتويات هذا المشروع، فإنه يهدف إلى تحقيق الازدواجية البنكية مع إعطاء المكانة الرئيسة للبنوك الربوية. ومن أهم الفروق بين المصرف الإسلامي والبنك الربوي هو سعي الأول لتحقيق أهداف اجتماعية، وتنمية ومالية للمجتمع الإسلامي، مع الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية، دون إغفال عامل الربح، بينما يتمثل الهدف الأساسي للبنك الربوي في تحقيق أعلى فائدة ممكنة، من خلال الوساطة بين المقرض والمقترض بفائدة (داغي، 2010، صفحة 571). وبالرجوع إلى هدف إنشاء شبايبك الصيرفة الإسلامية، نجد أنها قريبة من هدف البنك الربوي.

4. فعالية الرقابة الشرعية في الشبايبك الإسلامية بالجزائر:

1.4 مفهوم الرقابة الشرعية:

الرقابة الشرعية هي آلية مؤسساتية تهدف إلى ضمان امتثال المؤسسات المالية الإسلامية لأحكام الشريعة في جميع معاملاتها، بدءا من تصميم المنتجات المالية وحتى تنفيذها. تعرف بأنها: "التأكد من مطابقة أعمال المؤسسة المالية لأحكام الشريعة الإسلامية بناء على الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من هيئات الفتوى". (حماد، 2025)، وتتكون آليات الرقابة الشرعية من ثلاث مكونات رئيسية: (الإسلامي، 2025)

2.4. هيئة الرقابة الشرعية: تشكل هيئة الرقابة الشرعية من ثلاثة علماء على الأقل متخصصين في الفقه الإسلامي، وخاصة فقه المعاملات، ممن يمتلكون الأهلية العلمية والمعرفة العملية الكافية. وتتولى هذه الهيئة إصدار الفتاوى الشرعية، ومراجعة معاملات المؤسسة لضمان توافيقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، ثم تقدم تقريرا بذلك للجمعية العامة، وتكون قراراتها ملزمة.

1.2.4 استقلالية هيئة الرقابة الشرعية: لتحقيق استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، يجب مراعاة ما يلي:

- تعيين وإعفاء أعضاء الهيئات الشرعية وتحديد مكافآتهم يكون من اختصاص الجمعية العامة للمؤسسة، مع مصادقة الرقابة الشرعية المركزية أو ما يعادلها على ذلك.

- لا يجوز أن يكون العضو مديرا تنفيذيا أو موظفا في المؤسسة، أو أن يقدم لها أعمالا خارج نطاق عمله في الهيئة.
- يمنع على العضو أن يكون مساهما في البنك أو المؤسسة المعنية.
- 2.2.4. ضوابط الاجتهاد والفتوى في الهيئات الشرعية:
- الالتزام بقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، مع مراعاة قرارات المجامع والهيئات الأخرى، بشرط عدم تعارضها مع قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
- تجنب الأقوال الشاذة والرخص والتلفيق الممنوع، وفقا لقرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 70.
- مراعاة مقاصد الشريعة ومالات الأفعال عند إصدار الحكم الشرعي.
- مراعاة قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 153 بشأن ضوابط الفتوى.

3.4 إدارة الرقابة الشرعية الداخلية:

- تعنى هذه الإدارة بتطبيق الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ قرارات الهيئة الشرعية في جميع معاملات المؤسسة، وتشمل مهامها:
- مراجعة الأدلة والإجراءات للتأكد من تنفيذ العمليات وفق فتاوى هيئة الرقابة الشرعية.
 - تأهيل موظفي المؤسسة شرعياً ومهنيًا لأداء أعمالهم بشكل صحيح.
 - تشكيل فريق تدقيق شرعي داخلي مؤهل علميا وعمليا، يتمتع بالاستقلالية، ويتبع جهة عليا في المؤسسة (مثل لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة)، ويتم تعيينه وإعفاؤه بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية.

4.4 الرقابة الشرعية المركزية:

- هي هيئة رقابة شرعية على مستوى السلطات المشرفة في الدولة، وتضطلع بمهمتين رئيسيتين:
- الإشراف على عمليات السلطة المشرفة التابعة لها.
 - ضمان فاعلية الرقابة الشرعية في المؤسسات، من خلال تدقيق أعمال هيئات الرقابة الشرعية والرقابة الشرعية الداخلية، ووضع لوائح ومعايير تنظم أعمال الرقابة الشرعية، بما في ذلك آلية تعيين وإعفاء الأعضاء، وأهليتهم، وعددهم، وعملهم في المؤسسة.

5. أهمية الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية:

- تعتبر الرقابة الشرعية من أهم الأجهزة في المؤسسات المالية الإسلامية التي تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وذلك من خلال التأكد من أن الخدمات والمنتجات التي تقدمها هذه المؤسسات متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال جهاز الرقابة الشرعية العام لديها. ومن هنا تأتي أهمية الرقابة الشرعية في ضمان الامتثال للشريعة. ومن أسباب ضرورة وجود الرقابة الشرعية، نذكر منها: (الفرفور، 2009، صفحة 22)

- ضمان التوافق مع الشريعة: تعد الرقابة الشرعية أساسية لضمان أن جميع المعاملات المالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- عدم الإحاطة الكاملة بالقواعد الشرعية: قد لا يكون العاملون في المؤسسات المالية الإسلامية على دراية كافية بجميع القواعد الشرعية المتعلقة بالمعاملات المالية.

- كثرة الأضرار الناتجة عن المعاملات المالية الحديثة: هناك العديد من المعاملات المالية الحديثة، مثل التجارة الإلكترونية والمشتقات المالية، التي قد لا تكون مغطاة بشكل كافٍ في الفقه الإسلامي التقليدي.
- الحاجة إلى اتصال مستمر مع الرقابة الشرعية: يجب أن يكون العاملون في النشاط الاستشاري على اتصال مستمر مع جهاز الرقابة الشرعية لضمان الامتثال المستمر للشرعية.
- تعزيز الثقة لدى المتعاملين: وجود الرقابة الشرعية يعزز ثقة المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية، حيث يضمن لهم أن المعاملات تتم وفقاً للشرعية.
- ظهور كيانات مالية غير متخصصة: هناك كيانات مالية واستشارية تظهر دون وجود رقابة شرعية كافية، مما يستدعي وجود جهاز رقابة شرعية لضمان الامتثال.
- الأنظمة السياسية والاقتصادية: تعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ظل أنظمة سياسية واقتصادية قد تكون بعيدة عن الشريعة، مما يجعل وجود الرقابة الشرعية أمر ضروري.

6. مراحل الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية:

أنواع الرقابة الشرعية تشمل مراحل مختلفة من العمليات المالية، بدءاً من التخطيط وحتى التنفيذ والمتابعة، مما يعزز الثقة ويحقق الامتثال الشرعي، كما يلي: (الطيب، 2009، صفحة 16).

1.6 الرقابة السابقة للتنفيذ (الرقابة الوقائية): تشمل هذه المرحلة مراجعة العمليات والمشاريع التي تخطط المؤسسات المالية الإسلامية لتنفيذها. تقوم الرقابة الشرعية بتحليل جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالعملية لتقديم رأيها قبل التنفيذ. إذا تبين أن العملية غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، يتم استبعادها أو تعديلها لضمان توافقها مع الشريعة.

2.6 الرقابة أثناء التنفيذ (الرقابة العلاجية): تعني هذه المرحلة بمراجعة وتدقيق العمليات المالية والمصرفية والتجارية التي تتطلب رأي شرعي. هدفها الرئيسي هو التأكد من التزام المؤسسة المالية بالفتاوى الصادرة ومتابعتها وتصحيح أي انحرافات فور اكتشافها.

3.6 الرقابة اللاحقة للتنفيذ (الرقابة الفحصية أو رقابة المتابعة): تمثل هذه المرحلة الجزء الأكبر من أعمال الرقابة الشرعية، حيث تتناول الأعمال العادية والمتكررة. تشمل مراجعة ملفات العمليات الاستثمارية بعد التنفيذ، والبيانات الدورية المرسلة من المؤسسة إلى الجهات الرقابية، بالإضافة إلى مراجعة تقارير الجهات الرقابية الخارجية مثل البنك المركزي.

7. مدى التزام الشبائيك الإسلامية بتطبيق آليات الرقابة الشرعية:

تظهر بعض الدراسات أن الشبائيك الإسلامية في الجزائر، رغم حداثة نشأتها، تسعى جاهدة لتطبيق آليات الرقابة الشرعية لضمان توافق عملياتها مع أحكام الشريعة. يشمل ذلك إنشاء هيئات رقابة شرعية داخلية تتولى مراجعة المنتجات والخدمات المقدمة والتأكد من مطابقتها للمعايير الشرعية. (شريف، 2024).

إذا فإن الرقابة الشرعية هي جوهر عمل الشبائيك الإسلامية، ولكن الالتزام بها يختلف من مؤسسة لأخرى ويتأثر بعوامل متعددة. لنستعرض الجوانب المختلفة: (بن كابو، مناد، و سنوسي، 2023) (الدليل الإرشادي، 2020).

- الرقابة الشرعية كعنصر أساسي: تعتبر الرقابة الشرعية جزءاً لا يتجزأ من عمل الشبابيك الإسلامية، حيث تهدف إلى التأكد من أن جميع أنشطتها ومعاملاتها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
 - التزام الزامي: يجب على كل مؤسسة مالية لديها نافذة إسلامية الالتزام بالمعايير والإرشادات الصادرة عن البنك المركزي فيما يتعلق بالحوكمة الشرعية، بالإضافة إلى الالتزام بقرارات وفتاوى الهيئة الشرعية العليا واللجنة الشرعية الداخلية للمؤسسة.
 - هيكل تنظيمي مستقل: يجب أن يكون للنافذة الإسلامية إدارات أو أقسام رقابة شرعية مستقلة، غير خاضعة لأي تأثير قد يؤثر على حيادتها.
 - التدقيق الشرعي الداخلي: يتم إجراء تدقيق دوري لتقييم مدى التزام النافذة الإسلامية بالشريعة الإسلامية، وكفاءة وفاعلية نظم الحوكمة الشرعية المطبقة.
 - مسؤولية الإدارة: تقع مسؤولية الامتثال للتوجيهات الشرعية على عاتق إدارة البنك، ويجب عليها تمكين الضوابط اللازمة لضمان هذا الامتثال.
 - تقارير سنوية: تقوم هيئة الرقابة الشرعية بإعداد تقرير سنوي للمساهمين والمودعين حول مدى التزام البنك بقواعد الشريعة الإسلامية.
 - الفصل بين الأموال: يجب الفصل التام بين أموال الفروع الإسلامية وأموال الفروع التقليدية في البنك.
 - رقابة البنك المركزي: يخضع عمل النوافذ الإسلامية لرقابة البنك المركزي، الذي يضع الشروط والتعليمات التي يجب الالتزام بها.
- 1.7 نقاط القوة في آليات الرقابة المطبقة:**
- الاستقلالية المالية والإدارية: يتمتع الشباك الإسلامي باستقلالية مالية وإدارية داخل البنك التقليدي، مما يضمن عدم تداخل العمليات التقليدية مع الإسلامية. (رضا، 2021، صفحة 293).
 - وجود هيئات رقابة شرعية: تشكل هيئات رقابة شرعية داخلية تتولى مراجعة وتقييم المنتجات والخدمات المقدمة، مما يعزز الثقة في التزام الشباك بأحكام الشريعة. (شريف، 2024).
 - التدقيق الشرعي الداخلي: تعتمد آليات تدقيق شرعي داخلي لضمان تنفيذ العمليات وفقاً للمعايير الشرعية المحددة. (بنايش و فرحي محمد، 2024)
- 2.7 نقاط الضعف في آليات الرقابة المطبقة: (عمارة، 2014) (شريف، 2024) (رضا، 2021)**
- نقص الكوادر المؤهلة: تعاني بعض الشبابيك من نقص في الموظفين المؤهلين في مجال الصيرفة الإسلامية، مما قد يؤثر على جودة الرقابة الشرعية.
 - غياب الإطار التشريعي المتكامل: رغم وجود بعض الأنظمة، إلا أن هناك حاجة إلى إطار تشريعي أكثر تكاملاً لتنظيم عمل الشبابيك الإسلامية بفعالية.

- **تحديات الحوكمة الشرعية:** تواجه الشبايبك تحديات في تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية بفعالية، مما قد يؤثر على مستوى الالتزام بالمعايير الشرعية.

8. ثقة المتعاملين بالشبايبك الإسلامية في الجزائر

1.8 مفهوم ثقة المتعاملين وأهميتها:

ثقة المتعاملين تعرف بأنها مدى اطمئنان العملاء وارتياحهم للتعامل مع المصارف الإسلامية، بناء على اعتقادهم بأن هذه المؤسسات تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها. تعتبر هذه الثقة حجر الزاوية في نجاح الشبايبك الإسلامية، حيث إنها تؤثر بشكل مباشر على قرار العملاء في اختيار التعامل مع هذه النوافذ المصرفية. (العمر، 2009)

أهمية ثقة المتعاملين تتجلى في عدة جوانب: (فضيلة ، فايزة ، و هيام ، 2025) (alghad.com، 2013)

- **زيادة قاعدة العملاء:** عندما يثق العملاء في التزام الشبايبك الإسلامي بأحكام الشريعة، فإن ذلك يشجعهم على تحويل تعاملاتهم من البنوك التقليدية إلى الشبايبك الإسلامية، مما يؤدي إلى توسيع قاعدة العملاء وزيادة الحصة السوقية.

- **تعزيز السمعة المؤسسية:** الثقة تعزز سمعة الشبايبك الإسلامي كمؤسسة مالية موثوقة وملتزمة بالقيم الإسلامية، مما يجذب المزيد من العملاء والمستثمرين الذين يبحثون عن مؤسسات تتوافق مع معتقداتهم الدينية.

- **زيادة الاستثمارات:** عندما يشعر المستثمرون بالثقة في أن أموالهم تدار وفقا لأحكام الشريعة، فإن ذلك يشجعهم على زيادة استثماراتهم في هذه الشبايبك، مما يدعم نموها وتوسعها.

- **الاستقرار المالي:** الثقة تساهم في بناء علاقة طويلة الأمد بين العملاء والشبايبك الإسلامية، مما يؤدي إلى استقرار الودائع والاستثمارات، ويقلل من مخاطر السحب المفاجئ للأموال.

2.8 العوامل المؤثرة في ثقة العملاء بالمصارف الإسلامية: تشكل محور أساسي لاستدامة هذه المؤسسات في سوق مالي تنافسي، يمكن تلخيص أبرز هذه العوامل كما يلي:

1.2.8 الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية: يعتبر الامتثال للشريعة الإسلامية العامل الأكثر تأثيرا في بناء الثقة، حيث يرتبط تصور العملاء للمصرف بمدى التزامه بالمعاملات الخالية من الربا والمحرمات. تشير الدراسات إلى أن الشفافية في تطبيق العقود الشرعية (كالمشاركة في الأرباح والخسائر) تعزز الثقة وتجذب العملاء الذين يبحثون عن بدائل مالية متوافقة مع قيمهم الدينية. (selim & Mohiuddin، 2021)

2.2.8 جودة الخدمات المقدمة: تلعب جودة الخدمات دور محوري في تعزيز الثقة، وتشمل: (محمود، 2023)

- **الكفاءة:** سرعة إنجاز المعاملات وتقليل فترات الانتظار.

- **التكنولوجيا المبتكرة:** توظيف الحلول الرقمية (مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف أو الإنترنت) لتحسين تجربة العميل.

- **الموظفون المؤهلون:** كفاءة العاملين في فهم المنتجات الإسلامية وتوضيحها للعملاء.

- الشفافية والوضوح في المعاملات: يشدد العملاء على أهمية الشفافية في شرح تفاصيل المنتجات المالية، وتجنب الرسوم الخفية. تظهر الدراسات أن الوضوح في العقود والعمليات يقلل من الشكوك ويدعم الثقة طويلة المدى. (التحرير، 2024)
- العوامل الاجتماعية والدينية: (كمال، بلحمري خيرة، و مولوج اسماعيل، 2018)
- التدين الشخصي: يرتبط ميل العملاء إلى التعامل مع المصارف الإسلامية بمستوى التزامهم الديني، حيث يعتبر الامتثال للشرعية جزءًا من الهوية الدينية.
- التأثير المجتمعي: تلعب الجماعات المرجعية (كالعائلة أو الأصدقاء) دورًا في تشكيل اتجاهات العملاء نحو هذه المصارف.
- الصورة الذهنية والسمعة: (محمود، 2023) (التحرير، 2024)
- تؤثر السمعة المؤسسية للمصرف على ثقة العملاء، خاصة إذا ارتبطت بسمعة أخلاقية قوية أو مشاركة في المشاريع الاجتماعية (مثل التكافل أو التمويل الأخضر). كما أن الإعلانات الفعالة التي تبرز القيم الإسلامية تعزز الصورة الإيجابية.
- الاستجابة لاحتياجات العملاء: تشمل: (حمزة و علي، 2022)
- تخصيص المنتجات: تصميم منتجات تلبي احتياجات شرائح مختلفة (مثل تمويل المشاريع الصغيرة).
- معالجة الشكاوى: سرعة الاستجابة عند حدوث أخطاء أو فشل في الخدمة.
- البيئة التنظيمية والسياسية (التحرير، 2024): تسهم الاستقرار السياسي واللوائح الحكومية الداعمة للمصارف الإسلامية في تعزيز ثقة العملاء، بينما قد تؤدي الاضطرابات إلى تقليل الثقة في القطاع المالي ككل.
- التكلفة التنافسية (كمال، بلحمري خيرة، و مولوج اسماعيل، 2018): على الرغم من تركيز المصارف الإسلامية على القيم الأخلاقية، تبقى التكلفة عاملاً مؤثراً. يجب أن تكون أسعار الخدمات (مثل رسوم التحويل) منافسة مقارنة بالبنوك التقليدية.

3.8 آليات تعزيز ثقة المتعاملين بالشبابيك الإسلامية:

- تعزيز ثقة المتعاملين بالشبابيك الإسلامية يتطلب تطبيق مجموعة من الآليات التي تضمن تقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة، مع الحفاظ على الوضوح والشفافية في المعاملات، وتوفير قنوات فعالة للتواصل مع العملاء. إليك تفصيل هذه الآليات بناءً على المعلومات المتاحة: (شودار، 2007، صفحة 83) (داسة و سبتي، 2024، الصفحات 419-420)
- تطوير الخدمات والمنتجات: تطوير المنتجات والخدمات المالية الإسلامية هو عنصر أساسي لجذب العملاء وتحسين تجربتهم. يمكن أن يتم ذلك عبر تقديم حلول مالية مبتكرة تعتمد على صيغ التمويل الإسلامي مثل المراجعة والإجارة والمضاربة. كما يمكن للنوافذ الإسلامية الاستفادة من القنوات التقليدية للبنوك لتوفير خدماتها بطريقة سهلة وميسرة، مما يجعلها طريقة جذابة للعملاء.
- تحسين الشفافية والوضوح في المعاملات: تلعب الشفافية دور حاسم في تعزيز الثقة بين العملاء والمؤسسات المالية الإسلامية. يجب على البنوك الإسلامية أو النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية ضمان عدم اختلاط المال الحلال بالمال الحرام، وذلك من خلال توفير عقود واضحة ومباشرة تشرح شروط المنتجات والخدمات بشكل دقيق وواضح. هذا النهج يعزز الثقة لدى المتعاملين ويضمن استمرارية العلاقة بينهم وبين المؤسسة المالية.

- تفعيل دور التواصل مع العملاء: تفعيل دور التواصل مع العملاء يعد خطوة أساسية لبناء علاقة مستدامة. ينبغي على البنوك الإسلامية أو النواخذ الإسلامية توفير قنوات متعددة للتواصل، مثل خدمة العملاء الاحترافية والتفاعل المباشر مع العملاء من خلال اللقاءات أو الاجتماعات الإلكترونية. هذا يساعد في إنشاء حوار مستمر بين البنك والعميل، ما يزيد من مستوى الثقة والرضا.
- الاستجابة السريعة للشكاوى والاستفسارات: الاستجابة السريعة والمرضية للشكاوى والاستفسارات تساهم بشكل كبير في تعزيز رضا العملاء وثقتهم. يجب أن تكون هناك آليات فعالة لمعالجة الشكاوى بسرعة ومهنية، وإبلاغ العملاء بتفاصيل الحلول المقدمة. هذا النهج يعكس اهتمام المؤسسة المالية بتحقيق رضا العميل وتقديم تجربة مصرفية مميزة.
- تعزيز الوعي بالصيرفة الإسلامية: نشر الوعي حول الصيرفة الإسلامية يعتبر خطوة استراتيجية لتعزيز الثقة بالنظام الاقتصادي الإسلامي ككل. يمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم حملات توعوية، وإقامة محاضرات ودورات تدريبية توضح أهمية الصيرفة الإسلامية وأثرها الإيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. زيادة الوعي تجعل الأفراد أكثر انفتاحاً على استخدام المنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

الخاتمة :

في عالم المصرفية الإسلامية الذي يزخر بالتحديات والفرص، كان هذا المقال رحلة فكرية معمقة، استهدفنا من خلالها كشف النقاب عن العلاقة المحورية بين الرقابة الشرعية وثقة المتعاملين في الشبايبك الإسلامية بالجزائر. لقد سعينا لفهم كيف يمكن لآليات الرقابة الشرعية، المتجذرة في سياق تشريعي واقتصادي فريد، أن تصبح ركيزة أساسية لبناء جسور من الثقة والمصادقية مع العملاء.

لقد بدأنا مسيرتنا بوضع الشبايبك الإسلامية في سياقها التاريخي والتشريعي الجزائري، لنرى كيف انبثقت هذه المبادرات استجابة لأزمات اقتصادية وحاجة مجتمعية للبدائل المتوافقة مع الشريعة. من خلال تحليلٍ وصفيٍّ دقيق، فصلنا في مفهوم الرقابة الشرعية بآلياتها ومراحلها المختلفة (الوقائية، العلاجية، واللاحقة)، ومكوناتها الحيوية (هيئة الرقابة الشرعية، إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، والرقابة الشرعية المركزية)، مستكشفين بذلك نقاط القوة والضعف الكامنة فيها. كما غصنا في العوامل المتشابكة التي تشكل ثقة المتعاملين، لنحلل كيف تساهم جودة الخدمات، والشفافية، والالتزام الشرعي في تعزيز هذه الثقة.

لقد أثبت تحليلنا النظري أن هذا المسعى البحثي قد تحقق في الإجابة على فرضياته المطروحة.

لقد أثبت تحليلنا النظري أن تطبيق الرقابة الشرعية الفعالة، بآلياتها ومراحلها المختلفة، يمثل بالفعل عاملاً محورياً وأساسياً لتعزيز ثقة المتعاملين بالشبايبك الإسلامية في الجزائر، مؤكداً بذلك الفرضية الرئيسية لدراستنا.

كما دلّت صفحات هذا المقال على أن آليات الرقابة الشرعية المطبقة في الشبايبك الإسلامية الجزائرية تساهم بشكل مباشر في ضمان الامتثال الشرعي وتشكل نقطة قوة في بناء الثقة. فقد استعرضنا تفصيلاً جوانب القوة المتمثلة في استقلالية هيئاتها وكفاءة أعضائها، ودورها في التدقيق اليومي. ومع ذلك، لم نغفل التحديات البنوية كضعف الكوادر والحاجة لإطار تشريعي متكامل، مما يؤكد على أن الفعالية الكاملة تتطلب معالجة مستمرة لهذه النقاط. وهكذا، تأكدت الفرضية الثانية.

وفي سياق ثقة المتعاملين، بينا كيف تتأثر هذه الثقة بمجموعة من العوامل المتشابكة، أبرزها الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وجودة الخدمات المقدمة والشفافية في المعاملات. وأكد التحليل أن فعالية الرقابة الشرعية هي المفتاح لتعزيز هذه العوامل وبناء علاقة راسخة مع العملاء، ما يدعم صحة الفرضية الثالثة.

وأخيرا، رسم هذا المقال خارطة طريق واضحة لكيفية أن تعزز الشبابيك الإسلامية في الجزائر دورها في التنمية المستدامة وثقة المتعاملين. يكمن ذلك في ضرورة معالجة التحديات البنوية القائمة وتطوير آليات الرقابة الشرعية لتكون أكثر شمولية وفعالية، لتثبت بذلك الفرضية الرابعة.

تستدعي هذه الاستنتاجات دعوة صريحة إلى كافة الأطراف المعنية - من مشرعين ومسؤولين وإداريين - لتضافر الجهود: يجب تطوير الإطار القانوني والتنظيمي الشامل ليتوافق مع خصوصية الصيرفة الإسلامية، مع تعزيز استقلالية وكفاءة هيئات الرقابة الشرعية. كما أن الاستثمار في تأهيل الكوادر المتخصصة ونشر الوعي بالصيرفة الإسلامية يعدان ضرورة ملحة. ولا يكتمل هذا المسعى دون الالتزام التام بالشفافية والوضوح في جميع المعاملات، وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع التنموية المستدامة، ليعود النفع على الاقتصاد الوطني والمجتمع بأسره.

على الرغم من شمولية الطرح النظري، تبقى الدراسات المستقبلية، لاسيما الميدانية منها، ضرورة لتعزيز الفهم وتأكيد هذه العلاقات تجريبيا. إن هذا المقال يفتح الباب واسعا أمام بحوث مستقبلية تعمق استكشاف هذه الروابط في سياقات مختلفة وتحديات متجددة. في الختام، إن الشبابيك الإسلامية في الجزائر ليست مجرد نقاط خدمة مصرفية، بل هي منارات للثقة والمصداقية، ومحركات للتنمية. وبحرصنا على تعزيز ركائزها الشرعية والمهنية، نضمن لها مستقبل مشرق يسهم في بناء اقتصاد وطني مزدهر يرتكز على قيمنا الأصيلة، ويحمي حقوق المتعاملين، ويعزز الشفافية، ليصبح بذلك نموذجا يحتذى به في المنطقة والعالم.

التوصيات:

- بعض التوصيات الأكثر أهمية التي يمكن أن تحدث أثر كبير في تطوير قطاع الشبابيك الإسلامية في الجزائر:
- **تطوير الإطار القانوني والتنظيمي الشامل** : صياغة تشريعات واضحة ومفصلة تنظم عمل الشبابيك الإسلامية بشكل خاص، وتضمن استقلال هيئات الرقابة الشرعية، وتوحد المعايير الشرعية المطبقة. هذا أساس لعملية نمو مستدامة وشفافة.
 - **تعزيز استقلالية هيئات الرقابة الشرعية** : ضمان استقلالية الهيئات الشرعية الداخلية والخارجية، ومنحها الصلاحيات اللازمة لأداء مهامها بفعالية. هذه الاستقلالية ضرورية لضمان المصداقية والالتزام الحقيقي بأحكام الشريعة.
 - **الشفافية والوضوح في المعاملات** : الالتزام بالشفافية الكاملة في جميع المعاملات، وتقديم معلومات واضحة ومفصلة للعملاء حول المنتجات والخدمات، لتجنب أي شكوك وبناء الثقة.
 - **تأهيل الكوادر المتخصصة** : الاستثمار المكثف في تأهيل الكوادر العاملة في الشبابيك الإسلامية، وتزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة في مجال الصيرفة الإسلامية. هذا ضروري لضمان جودة الخدمات والالتزام بأحكام الشريعة.
 - **توجيه الاستثمارات نحو المشاريع التنموية** : تشجيع الشبابيك الإسلامية على توجيه جزء من استثماراتها نحو تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التنموية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. هذا يعزز دورها في الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع:

- 20-02. 2. (2020). محدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.
- ابو حفظة، س. م. & ، احمد، س. (2008). غشاء النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين. مجلة بيت المنشور قطر ، العدد 11.
- أحمد، خ. & ، حسين، ا. (2003). النوافذ الاسلامية في المصارف الحكومية العراقية. مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 19، العدد 2، العراق.
- الاسلامي، ا. (2025, 01 26). قرار بشأن دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية أهميتها، شروطها، طريقة عملها. Récupéré sur <https://iifa-aifi.org/ar> مجمع الفقه الاسلامي الدولي
- الامر رقم 11-03. (2003). المتعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية 27 اوت 2003 ، عدد 52.
- التحرير، ه. (2024). المصارف الإسلامية: نشأتها وخصائصها وأهدافها والعوامل المؤثرة في ربحيتها. النجاح نت، تم الاسترجاع يوم 28/01/2025 ، <https://www.annajah.net/>
- الدخيل، ا. خ. (2013). النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية. دراسات اقتصادية إسلامية، العدد 19، العدد 2-43 ، 123.
- الدليل الارشادي. (2020). كافة المنشآت المالية المرخصة، معيار المتطلبات الرقابية للمؤسسة المالية التي لديها نافذة إسلامية. مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي ، تم الاسترجاع يوم 29/01/2025 ، <https://rulebook.centralbank.ae/ar/rulebook>
- الطيب، ع. ا. (2009). تقييم الرقابة الشرعية في ظل النظام المصرفي الشامل التجربة السودانية. مؤتمر المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، دبي.
- العمر، ف. (2009). دور القيم والاخلاق في تعزيز ثقة المساهمين والعملاء والمستثمرين. المصارف الاسلامية ، [https://view.officeapps.live.com/op/view.aspx?src](https://view.officeapps.live.com/op/view.aspx?src=https://view.officeapps.live.com/op/view.aspx?src) الفرفور، م. ع. (2009). دور المجامع الفقهية في ترشيد مسيرة المصارف الاسلامية. الدورة 19 لمجمع الفقه الاسلامي الدولي، الشارقة. 26-30 ،
- المرطان، س. ب. (1999). الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية. مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، السعودية.
- النظام 02-97. المؤرخ في 6 أفريل 1997. (شروط اقامة شبكة البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية رقم 73.
- الهواملة، م. ع. (2017). معالم في طريق تحويل المصارف من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي الكفايات والمبررات والتحديات. <https://www.aliftaa.jo/Research/101> تم الاسترجاع يوم 28/01/2025.
- بن كابو، ا. م. مناد، خ. & ، سنوسي، س. (2023). تقييم دور النوافذ الاسلامية في البنوك التجارية العمومية الجزائرية. مجلة اقتصادنا الاسلامي، العدد الرابع.
- بنابيش، س. & ، فرحي محمد. (2024). واقع الرقابة والتدقيق الشرعي في النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية في الجزائر -دراسة ميدانية على بنك الإسكان للتجارة والتمويل. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، عدد 8، رقم 2. 50-65 ،
- بنك الجزائر، ب. (2018). طور الصيرفة البديلة في الجزائر تدخل السيد محافظ بنك الجزائر. اليوم البرلماني.
- حماد، ح. ع. (2025, 01 26). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. اسلام أون لاين : <https://islamonline.net/archive>
- حمزة، ق. ب. & ، علي، خ. ا. (2022). العوامل المنثرة على ولاء العملاء في المصارف التجارية الليبية من جهة نظر العاملين بالمصارف. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 19، العدد 2، 94-114 ،
- خليل، ع. & ، لعلوي، ن. (2021). مساهمة النوافذ الاسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات. 28-29 ،
- داسة، ش. & ، سبتي، ا. (2024). أثر تطبيق الرقابة الشرعية على ثقة العملاء في المصارف الاسلامية. دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 2. 415-426 ،
- داغي، ع. م. (2010). المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي. الكتاب الثاني، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.
- رضا، ج. م. (2021). المتطلبات القانونية لشبابيك الصيرفة الإسلامية. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية. 283-313 ،

- شحاتة, ح. ح. (2001). الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية، بالبنوك التقليدية. مجلة الاقتصاد الإسلامية، العدد 240.
- شريف, ب. ع. (2024). الحوكمة الشرعية للشبابيك الإسلامية في الجزائر. مجلة جامعة الزيتونة الدولية، ص.ص 204-226.
- شودار, ح. (2007). علاقة البنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاديات مالية، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- عمارة, ن. ب. (2014). واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة العلوم الانسانية.
- فضيلة, ب., فايزة, ب. & هيام, ل. (2025). الصيرفة الإسلامية بالجزائر.. أربع سنوات نجاح. الشعب اونلاين، -01-2025 09 في رئيسية، تم الاسترجاع يوم 2025/01/30, <https://www.echaab.dz>
- كمال, م., بلحمري خيرة & مولوج اسماعيل. (2018). العوامل المؤثرة على نية تبني الصيرفة الإسلامية لدى العملاء في الجزائر. المؤتمر الدولي الثامن لكلية الشريعة بعنوان: الصيرفة الإسلامية في فلسطين بين الواقع والمأمول.
- لامياء, ح. (2022). الإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية عبر شبابيك البنوك التقليدية الجزائرية. بقاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، ص 315-333.
- محمود, م. (2023). دراسة سلوك العملاء ضرورة ملحة لتطوير القوة التنافسية للبنوك الإسلامية. اسلام اون لاين، تم الاسترجاع يوم 2025/01/28, <https://islamonline.net/>
- نظام رقم 20-02. (2020). العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- selim, A., & Mohiuddin, M. (2021). The impact of Islamic Shariah compliance on customer satisfaction in Islamic banking services: mediating role of service quality. Journal of Islamic Marketing.
- alghad.com. (2013). 2025/01/30. تم الاسترجاع يوم 2025/01/30, <https://alghad.com/Section-204>.